قاعدة بيانات

الإجراءات والأحكام الجنائية في مصر 2024 – إطلاق سراح وعفو

ورقة تحليلية

مخزن البيانات الحرة

Open Data Tank Initiative e.V

أولًا: وصف قاعدة البيانات:

يُعد هذا الإصدار قاعدة بيانات تفصيلية وشاملة لمختلف الإجراءات والأحكام الجنائية (القضاء الجنائي) في مصر على مدار عام 2024 بداية من **1 يناير** حتى **31 ديسمبر 2024**، وذلك على خلفية الناشطية المجتمعية (سياسية، حقوقية، ثقافية وفنية ورياضية، اجتماعية)، وهو منقسم إلى ثلاث نماذج معلومات منفصلة:

1. **جلسات تحقيق لأول مرة** (بعد القبض مباشرة، بعد مدة من القبض، بعد تدوير داخل الحبس)، حيث **تم توثيق 3485 جلسة تحقيق** على مدار 2024.
2. **إطلاق سراح وعفو** (براءة، عفو رئاسي، إخلاء سبيل بضمان محل الاقامة، إخلاء سبيل بكفالة مالية، إخلاء سبيل بتدابير احترازية)، حيث **تم توثيق 1649 حالة** خلال 2024.
3. **الأحكام القضائية** الصادرة من مختلف الدوائر الجنائية سواء أول درجة أو درجات تقاضي متقدمة، حيث تم **توثيق 393 حكم قضائي.**

الإصدار مكون من ثلاثة قواعد بيانات منفصلة، كما يلي:

1. جلسات تحقيق لأول مرة.
2. إطلاق سراح وعفو.
3. الأحكام القضائية.

من حيث **نوع القرار**، كانت غالبية القرارات من فئة "**إخلاء سبيل بضمان محل الإقامة**" بعدد **1335** قرار، فيما كان هناك **96** قرار "**إخلاء سبيل بتدابير احترازية**"، و **87** "**براءة**"، ثم **77** "**إخلاء سبيل بكفالة مالية**"، بينما كان هناك عدد **54** قرار بـ"**عفو رئاسي**".

أما حيث **النوع الاجتماعي للشخص** الذي تم إطلاق سراحه، كانت **الغالبية للذكور** بعدد **1588** شخص، بينما كانت هناك **61** من **الإناث**، ووفقا **للنطاق الزمني** تمركزت قرارات إخلاء السبيل في "**الربعين الأول والثالث**" بعدد **523** و **484** قرار على الترتيب، بينما كان هناك **344** قرار إطلاق سراح خلال "**الربع الرابع من العام**"، فيما شهد "**الربع الثاني من 2024**" العدد الأقل بإجمالي **298** قرار.

ثانيًا: قراءة تحليلية من حيث النطاق الزمني:

خلال عام **2024**، أظهرت قرارات إطلاق السراح والعفو تذبذبًا ملحوظًا في وتيرتها بين الأرباع الزمنية المختلفة. فقد بدأ العام بزخم واضح في **الربع الأول**، حيث سُجل **523 قرارًا**، ما يمثل حوالي **31.7%** من إجمالي العام، وهو ما يعكس نشاطًا قويًا في بدايات السنة، ربما ارتبط بتوسّع نسبي في قرارات الإفراج.

وفي **الربع الثاني**، انخفضت الأعداد بشكل حاد إلى **298 قرارًا فقط (18.7%)**، وهو تراجع ملموس يشير إلى فتور في وتيرة الإفراجات **مقارنة بالربع الأول**.

ثم عادت الأرقام للارتفاع مجددًا في **الربع الثالث**، حيث سُجل **484 قرارًا بنسبة تقارب 29.4%** من الإجمالي، ما يعكس عودة النشاط في هذا الربع من العام، ربما استجابة لاعتبارات سياسية أو اجتماعية أعادت الزخم إلى ملف الإفراجات.

أما **الربع الرابع** فقد شهد تراجعًا نسبيًا إلى **344 قرارًا**، أي نحو **20.9%** من الإجمالي، ليختتم العام بمستوى متوسط ومستقر نسبيًا مقارنة ببدايته القوية.

بشكل عام، يظهر النمط أن عام 2024 مرّ بموجتين واضحتين من النشاط في الربعين الأول والثالث، يفصل بينهما تباطؤ في الربع الثاني، قبل أن ينتهي العام بوتيرة معتدلة تميل إلى الاستقرار.

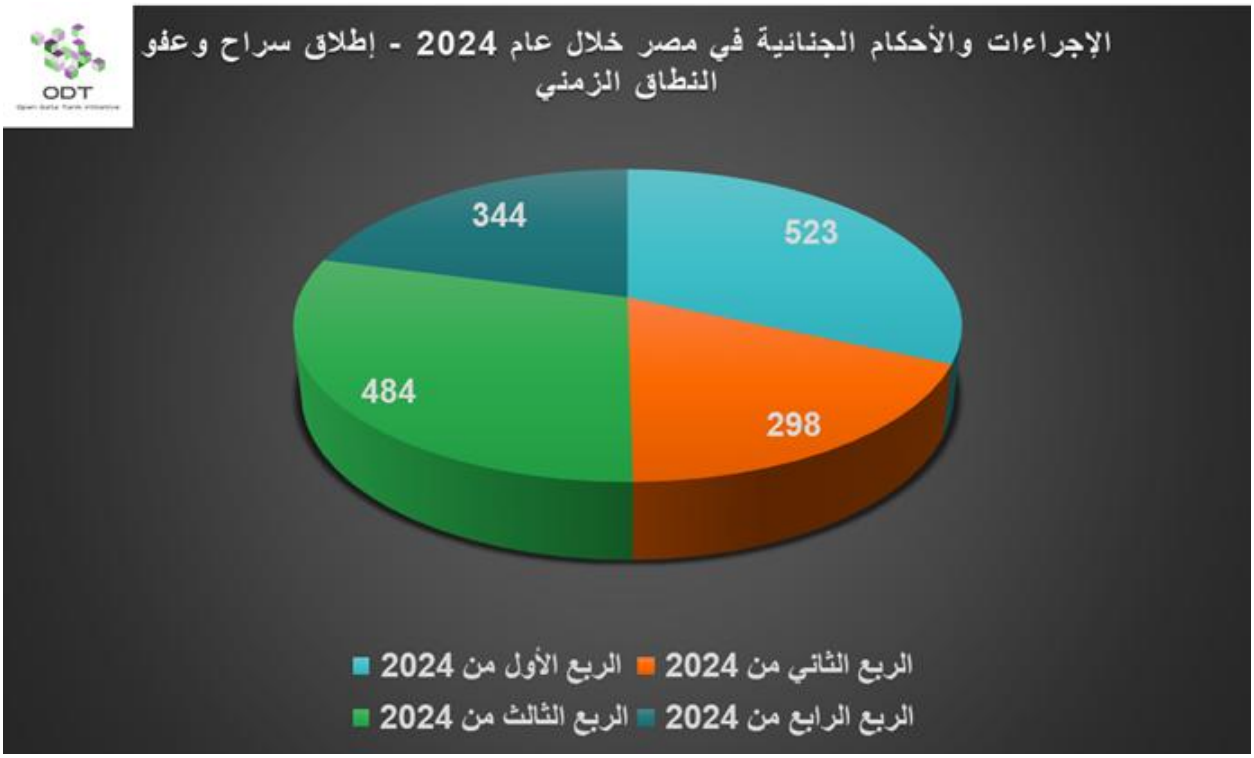

ثالثًا: قراءة تحليلية من حيث النطاق الجغرافي "محافظة الإجراء القضائي":

احتلت **القاهرة** المركز الأول بوضوح، حيث سجلت **870 قرارًا** بإجمالي **52.73%** من مجمل قرارات إطلاق السراح والعفو خلال عام 2024، وهو ما يعكس ثقلها القضائي والإداري باعتبارها العاصمة وأكبر المحافظات من حيث حجم القضايا المتداولة.
تلتها **الشرقية** بإجمالي **735 قرارًا** بنسبة **44.55%**، لتشكل مع القاهرة معًا نحو **97.28%** من إجمالي المشهد، وهو تركّز استثنائي يؤكد خصوصية المحافظتين في هذا المجال.

بعد هاتين المحافظتين، يهبط المعدل بشكل حاد؛ إذ سجلت **الدقهلية 25 قرارًا فقط (1.52%)**، و**الغربية 8 قرارات (0.48%)**، بينما اقتصرت **دمياط** على **4 قرارات (0.24%)**، و**الجيزة** على **3 قرارات فقط (0.18%)**. كما لم تتجاوز مساهمة محافظات مثل **الإسكندرية** و**المنوفية** و**القليوبية** قرارات رمزية **تراوحت بين 1 و2 فقط لكل منها**.

أما باقي المحافظات – خصوصًا محافظات الوجه القبلي مثل المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا، جاءت بلا أي قرارات إطلاق سراح مسجلة. هذا يبرز أن النشاط القضائي المرتبط بملفات إطلاق السراح كان متركزًا في نطاق محافظات بعينها، بينما ظل باقي الإقليم في حالة شبه غياب إحصائي.
إجمالًا، يظهر أن النشاط القضائي المتعلق بملفات إطلاق السراح والعفو خلال عام 2024 كان **متركزًا بشدة في القاهرة والشرقية**، مقابل **حضور هامشي أو منعدم** في بقية المحافظات، مما يعكس **مركزية واضحة في توزيع القرارات القضائية** داخل نطاق محدود جغرافيًا.

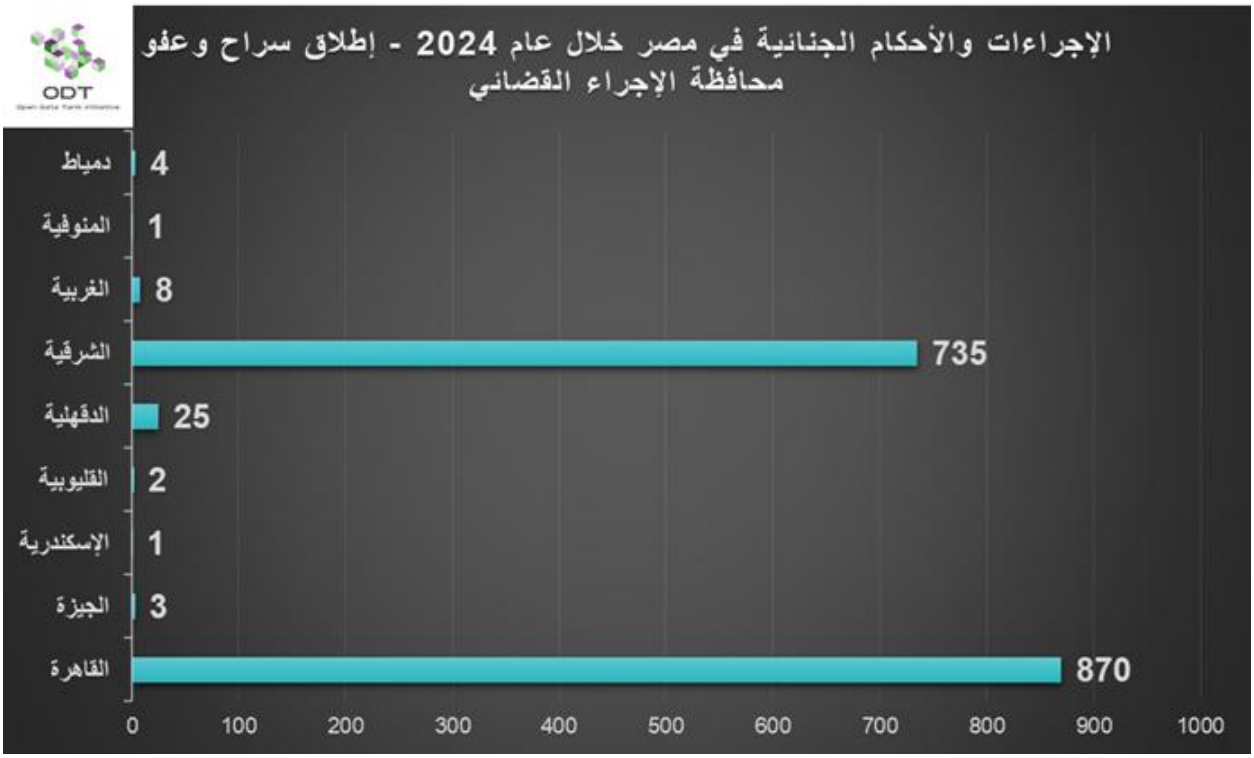

رابعًا: قراءة تحليلية من حيث نوع القرار :

تكشف البيانات الخاصة بقرارات **إطلاق السراح والعفو خلال عام 2024** عن نمط واضح في التوجهات القضائية، حيث يظهر **"إخلاء السبيل بضمان محل الإقامة "**كالإجراء الأكثر شيوعًا بفارق كبير عن بقية الأنواع.
فقد بلغ إجمالي القرارات **1649 قرارًا**، استحوذ منها **"إخلاء السبيل بضمان محل الإقامة"** على **1335 قرارًا** أي نحو **81%** من الإجمالي، ما يعكس اعتمادًا واسعًا على هذا النوع من القرارات باعتباره الأكثر سهولة وسرعة من الناحية الإجرائية والأقل كلفة من حيث المتابعة أو الضمانات.

في المرتبة الثانية، جاء **"إخلاء السبيل بتدابير احترازية"** بإجمالي **96 قرارًا (5.82%)** بينما جاء **"إخلاء السبيل بكفالة مالية"** في **77 قرارًا (4.67%)**، ما يشير إلى تراجع الاعتماد على الضمان المالي مقارنة بالإجراءات الأخرى، مع الاحتفاظ بخيارات قانونية لضبط المفرج عنهم.

أما أحكام **"البراءة"** فقد بلغت **87 قرارًا (5.28%)**، وهو رقم يوضح أن جزءًا غير قليل من القضايا انتهى بإسقاط التهمة بالكامل، في حين جاءت **قرارات "العفو الرئاسي"** في **54 حالة** فقط **(3.3%)**، وهو عدد محدود نسبيًا لكنه يظل ذا دلالة خاصة لارتباطه بالملفات العامة وبأحداث سياسية مثل توصيات الحوار الوطني

إجمالًا، يُظهر المشهد أن قرارات إطلاق السراح والعفو في عام 2024 **تتركز بشكل شبه كامل في الإخلاء بضمان محل الإقامة**، مع حضور محدود لبقية الأنواع مثل الكفالة أو التدابير الاحترازية، وهو ما يعكس **ميلًا مؤسسيًا واضحًا نحو التيسير في الإفراج** مع الإبقاء على أدوات رقابية وانتقائية في نطاق أضيق.

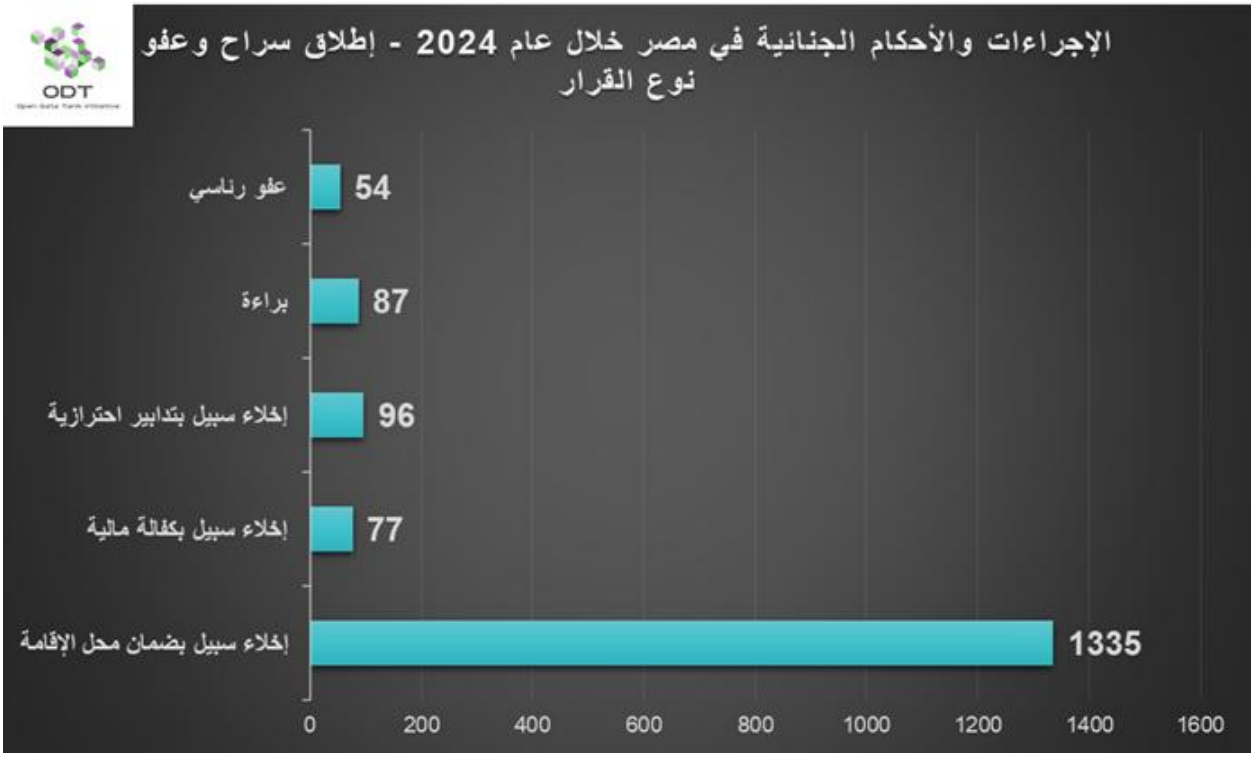

خامسًا: قراءة تحليلية من حيث نوع الجلسة:

توضح بيانات عام 2024 الخاصة بقرارات **إطلاق السراح والعفو** تباينًا واضحًا في نوع الجلسات التي صدرت خلالها تلك القرارات، ما يعكس تنوع المسارات القضائية والإجرائية التي أُفرج من خلالها عن المتهمين أو المحكوم عليهم.

فقد استحوذت **قرارات "إخلاء السبيل خلال جلسة نظر الحبس"** على النصيب الأكبر بإجمالي **678 قرارًا**، أي ما نسبته **41.1%** من إجمالي العام، لتكون الآلية الأكثر استخدامًا في الإفراجات، وهو ما يعكس الاعتماد الواسع على مراجعة أوامر الحبس بشكل دوري أمام النيابة أو القضاء.تليها **قرارات "إخلاء السبيل المباشر من النيابة"** بعدد **523 قرارًا** بنسبة **31.7%**، وهو رقم مرتفع يشير إلى حضور قوي لدور النيابة في تسريع الإفراجات خارج إطار الجلسات التقليدية، ما يعزز فكرة تسهيل الإجراءات في بعض القضايا دون انتظار عرضها القضائي الكامل.

وجاء في المرتبة الثالثة "**الإفراجات المباشرة عبر لجنة العفو وتوصيات الحوار الوطني**"، التي بلغت **230 قرارًا** بنسبة **13.9%** من إجمالي القرارات، وهو مؤشر على الأثر السياسي والرمزي الذي مثّلته هذه الآلية خلال العام، خاصة في الربع الثالث حيث سجلت وحدها كامل هذه القرارات.أما **قرارات "إخلاء السبيل خلال جلسات التحقيق لأول مرة"** فبلغت **61 قرارًا** بنسبة **3.7%**، وهو معدل محدود لكنه يُظهر بعض الحالات التي تم الإفراج فيها مبكرًا خلال مرحلة التحقيق الابتدائي.

وفي المقابل، جاءت **أحكام "البراءة"** بعدد **87 قرارًا (5.3%)**، و"**العفو الرئاسي**" بعدد **54 قرارًا (3.3%)**، ليشكّلا معًا الجانب القضائي والرمزي من مشهد الإفراجات.أما "**إخلاء السبيل خلال جلسة نظر استئناف الحبس**" فلم تسجل سوي **15 قرارًا فقط** بنسبة **(0.9%)** فيما كان "**إخلاء السبيل خلال جلسة المحاكمة**" شبه غائب بقرار واحد فقط **(0.06%)**، ما يعكس محدودية دورها في هذا النوع من الإفراجات.

إجمالًا، يُظهر المشهد أن الإفراجات خلال 2024 اعتمدت بشكل أساسي على **جلسات نظر الحبس والإخلاءات المباشرة من النيابة**، مع دور موازٍ للآليات السياسية كـ **العفو الرئاسي وتوصيات لجنة العفو**، في حين ظل الحضور القضائي المباشر في جلسات المحاكمة أو الاستئناف محدودًا للغاية.

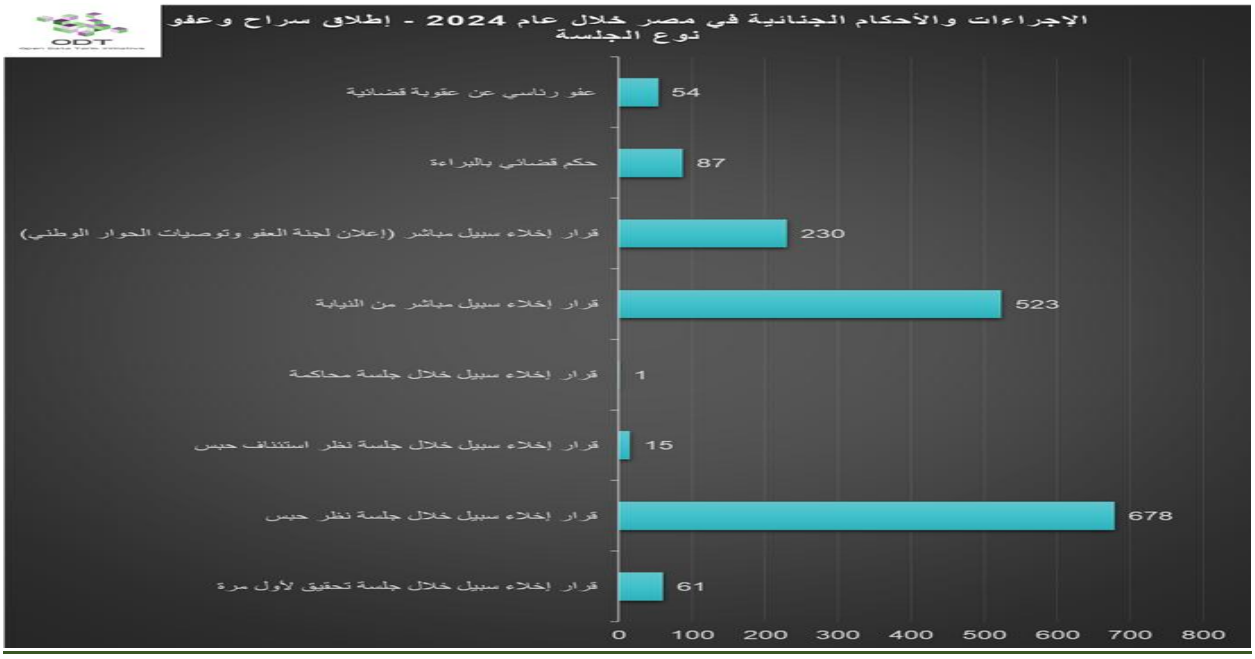

سادسًا: قراءة تحليلية من حيث النوع الاجتماعي:

تكشف البيانات أن **الذكور استحوذوا على الغالبية الساحقة من قرارات إطلاق السراح خلال عام 2024**، إذ بلغ عددهم **1588شخصًا** من إجمالي **1649**، بما يعادل نحو **96.32%** من إجمالي القرارات. في المقابل، لم يتجاوز عدد الإناث **61 أنثي** فقط، أي بنسبة تقارب **3.70%**، وهو ما يعكس **محدودية واضحة في حضور النساء** ضمن هذه القرارات.

ورغم هذا الحجم المحدود، إلا أن الإناث كان لهن حضور فعلي في المشهد، حيث ظهرن في بعض قرارات الإفراج، سواء **بضمان محل الإقامة أو من خلال الكفالة المالية**. هذا التوزيع يشير إلى أن مشاركة النساء في هذه الإجراءات وإن كانت محدودة جدًا، إلا أنها ليست غائبة تمامًا عن الساحة.

بذلك يمكن القول إن مشهد إطلاق السراح في 2024 كان شديد الهيمنة من جانب الذكور، فيما **اقتصر تمثيل النساء** على **نطاق محدود وهامشي**، ما يعكس الفجوة الواضحة بين الجنسين في طبيعة القرارات القضائية والإجرائية.